

مناقشة في اشتراك الأحكام بين العالم و الجاهل مع التأكيد على رأى المحقق الميرزا النائيني (ره)

حميد الالهي دوست^١

تاريخ دریافت: ۱۴۰۰/۰۷/۲۰

تاريخ تأييد: ۱۴۰۰/۰۹/۲۵



الملخص

أول من عبّر بالاشتراك بين العالم و الجاهل هو الشيخ الانصارى و من تأخر من العلماء أتبعوه. و يستشهدون لذلك ببعض الأدلة و القران كالإجماع و الضرورة و تواتر الاخبار. لكن هذه الأدلة لا تفي باثبات الاشتراك لأن الإجماع مدركى و منقول؛ و اما تواتر الاخبار فأجاب المحقق النائيني بأنه لم نعثر على تلك الأدلة سوى بعض أخبار الآحاد التي ذكرها صاحب الحدائق في مقدمات كتابه فكيف بتواترها و الضرورة أيضا لم تتحقق لنا. اذن الرأى الصحيح فى الاشتراك متعلق بأبى الحسن الشعرانى ثمَّ فإنه أفاد أن عدم كون الجاهل مكلفاً لا يستلزم التصويب و قال: إن اشتراك العالم بالحكم و الجاهل حتى القاصر لا دليل عليه و أن الرّفْع فى حديث الرّفْع رفعٌ واقعى. و عليه فالاشتراك ثابتٌ بين العالم بالحكم و الجاهل المقصّر دون القاصر.

المصطلحات الرئيسية

اشتراك الأحكام - الجاهل - العالم - الغافل - المحقق النائيني

مقدمة

إن قاعدة اشتراك الأحكام بين العالم والجاهل تكون من القواعد التي لا تختص بباب من أبواب الفقه بل تجرى في جلّ الأبواب أو كلّها و كما أن لها الأثر الكبير في الفقه، لها الأثر الكبير في علم الأصول فإن عدّة من مباحث هذا العلم تبتنى على هذه القاعدة أو ترتبط بها. كمسألة حقيقة الحكم و مراتبه (كفاية الاصول/ ٨٨ و ١٣٢ و ٢٥٨ و ٢٧٩ - ٢٧٨ و ٤٦٩) و مسألة الأجزاء و عدمه (فراندا الاصول للشيخ الأنصاري/ ١١٩؛ كفاية الأصول/ ٨٨. منتهى الأصول/ ٤/ ١٩٥) و مسألة اجتماع الأمر و النهي (كفاية الأصول/ ٢٢٨) و مسألة الجمع بين الحكم الواقعي و الظاهري.

في تحرير محلّ النزاع: لابدّ هنا من تنبيهات

التنبيه الأول: إن مرادنا من الاشتراك في الحكم هو الاشتراك في الحكم الواقعي أمّا الحكم الظاهري فهو مختص بالجاهل بالحكم الواقعي.

التنبيه الثاني: ظاهر كلمات القوم و استدلالاتهم أن الاشتراك لا يختص بالأحكام التكليفية بل يشمل الأحكام الوضعية أيضاً.

و قد نقل في عناية الأصول عن صاحب الفصول «تعميم البحث عن التخطئة و التصويب للحكم التكليفي و الوضعي معاً» (عناية الاصول ٦/ ١٩٤ و ١٩٣)

لكن يظهر من المحقق الشيخ محمدرضا المظفر اختصاص البحث بالحكم التكليفي لأنه قال ما ملخصه «لا يكون العلم دخيلاً في ثبوت الحكم أصلاً و إنما هو دخيل في تنجز الحكم التكليفي» (أصول الفقه ٢/ ٣٢)

«لعلّ وجه الاختصاص أن التنجز و استحقاق العقاب و الثواب يتصوران في الحكم التكليفي دون الحكم الوضعي أو فقل: الأحكام الوضعية تكون موضوعات للأحكام التكليفية فكلّ من فعل المكلف أو تركه لا يخلو من حكم تكليفي فالاشتراك في الحكم التكليفي يغنينا عن الاشتراك في الحكم الوضعي فالتعبد بالاشتراك في الحكم الوضعي لغو فتأمل لأنّ دليل الحكم الوضعي بالنسبة الى العلم و الجهل إمّا مهمل أو مطلق أو مقيّد بالعلم أو الجهل. و الإهمال محالّ و الإطلاق هو المطلوب بناءً على الاشتراك بين



العالم و الجاهل في الحكم التكليفي، و التقييد بالعلم ينافي موضوعية الحكم الوضعي للحكم التكليفي مع فرض إطلاق الحكم التكليفي هذا و قد عرفت إطلاق كلمات القوم و إطلاق استدلالاتهم بنحو الإشارة.»

التنبيه الثالث: قد تطلق قاعدة الاشتراك و يراد بها اشتراك الغائبين مع المخاطبين أو المعدومين مع الموجودين في الحكم (كفاية الأصول/ ٢٣٢ و ٢٣١ و عناوين الأصول مير عبدالفتاح الحسيني المراغي المتوفى ١٢٥٠ هـ. ق؛ منتقى الأصول ٤٧١/٤ و ٤٦٩ للسيد صاحب الحكيم و القواعد الفقهية ٥٣/٢ للمحقق البجنوردي)^١ و يدلّ على ذلك من الروايات ما أورده المحدث الخبير الشيخ الحرّ العاملي في الفصول المهمة (الفصول المهمة في أصول الأئمة ج ١ باب ٥١ و ٥٢) فراجع و قد تطلق قاعدة الاشتراك و يراد بها اشتراك المرثّة مع الرجل في الحكم (انظر مستمسك العروة ١٧٠/١٤ و جواهر الكلام ١٠/٥) و قد تطلق قاعدة الاشتراك و يراد بها اشتراك الجاهلين مع العالمين في الحكم و هذا الإطلاق الثالث هو محلّ الكلام في هذه الرسالة.

و من هنا ظهر أنّ من تمسك^٢ على اشتراك الاحكام بين العالم و الجاهل بحديث «حلال محمّد ﷺ حلالٌ إلى يوم القيامة و حرامه حرامٌ إلى يوم القيامة» (الكافي ٥٨/١ كتاب فضل العلم، باب البدع و الرأي و المقاييس الحديث ١٩ و الفصول المهمة في أصول الأئمة ﷺ ج ١ باب ٥١ من الحديث ١ و ٢ الرقم المسلسل ١٠١٥ و ١٠١٦) كان

١. راجع عن توضيح هذه القاعدة الى الجزء الأول من كتاب القواعد الفقهية /٣١٠ - ٢٩٥ تأليف المحقق المعاصر الحاج الشيخ محمد الفاضل اللنكراني دام ظلّه العالی قال في بيان المراد من هذه القاعدة: إنّ محلّ الاستفادة من القاعدة ما اذا توجه الحكم إلى شخص أو طائفة بحيث كان المخاطب ببيان الحكم و ثبوته هو ذلك الشخص أو الطائفة و لا يشمل دليل الحكم بحسب الدلالة اللفظية غيرهما فدليل الاشتراك يوجب التعميم و اثبات الحكم لكل من كان مصداقاً لا أخذ موضوعاً لذلك الحكم يعني: كان متحد الصنف مع ذلك الشخص أو تلك الطائفة و أما لو كان الحكم مبنياً بصورة القضية الحقيقية أو بما يرجع إليها فلا مجال لقاعدة الاشتراك، لشمول الدليل بحسب الدلالة اللفظية للمعدومين كما يشمل الموجودين (المصدر/٣٠٦ و ٣٠٥)

٢. ربما يظهر هذا التمسك من المحقق في كفاية الأصول في مبحث الواجب المشروط من مباحث مقدمة الواجب كفاية الأصول/٩٨.





تمسّكه في غير محلّه لأنّ الحديث ناظرٌ إلى عدم نسخ الأحكام إلى يوم القيامة وإلى عدم مجيئ شريعة أخرى بعد الإسلام وإلى اشتراك الأحكام بين الموجودين والمعدومين في زمن الخطاب وليس ناظرًا إلى اشتراك الأحكام بين العالمين والجاهلين من الأنام. نعم ورد في ذيل هذا الحديث «أنّه لا يكون (حكمٌ) غيره ولا يجيئ غيره لكنّه يدل على بطلان خلوّ الواقع عن الحكم الواقعي وبطلان تعدّد الحكم الواقعي وعلى بطلان تبدّل الحكم الواقعي ولا يدل على اشتراك الأحكام بين العالم والجاهل. التنبيه الرابع: في تفسير المراد بالعلم والجهل في المقام وذكر الاحتمالات في المراد بالاشتراك.

قال المحقق الشيخ محمد رضا المظفر تذت ما هذا ملخصه: «المراد بالعالم هو من حصل له العلم التفصيلي أو الإجمالي أو قامت لديه حجة معتبرة على الحكم تقوم مقام العلم والمراد بالجاهل هو خلاف ذلك.

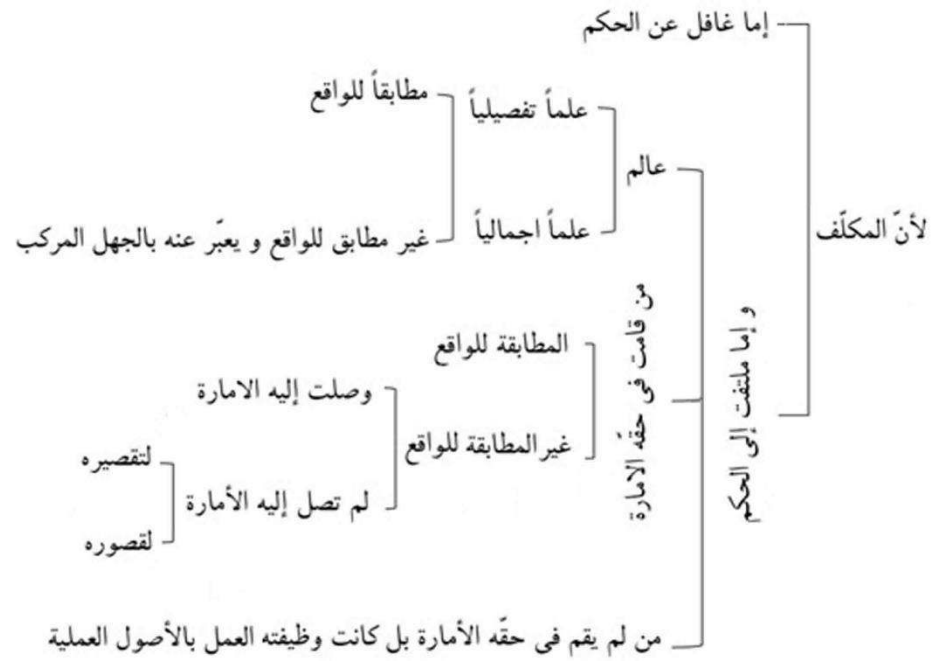
فمن يقول باشتراك الأحكام بين العالم والجاهل يقول بأنّ العلم أو ما يقوم مقامه دخيل في تنجّز التكليف^١ والحكم ولا يكون العلم أو ما يقوم مقامه دخيلًا في ثبوت الحكم أصلًا فإذا لم يحصل العلم ولا ما يقوم مقامه بعد الفحص واليأس لا يتنجّز عليه التكليف الواقعي - الحكم - يعني لا يعاقب المكلف لو وقع في مخالفته عن جهل وإلّا لكان العقاب عليه بلا بيان وهو قبيحٌ عقلاً (أصول الفقه ٣٢/٢) فيظهر من كلامه تذت أنّ المقسم هو الملتفت دون الغافل.

لكن صريح كلام المحقق الخراساني تذت أنّ الحكم مشترك بين العالم والجاهل و الملتفت والغافل وأن هذا الحكم المشترك ليس إلّا الحكم الإنشائي المدلول عليه بالخطابات المشتملة على بيان الأحكام للموضوعات بعناوينها الأولية بحسب ما يكون فيها من المقتضيات. (كفاية الأصول/ ٨٨)

١. فالمدعى للاشتراك لا يقول بالاشتراك في الحكم المنجّز بل هو إمّا يقول بالاشتراك في الحكم الفعلي أو يقول بالاشتراك في الحكم الإنشائي وسيأتي في البحوث القادمة أنّ الاشتراك يكون في الحكم الاقتضائي لكن يستفاد ذلك من أدلة حسن الاحتياط الشرعي أي ما دل على استحباب الاحتياط المولوي الطريقي.

و يظهر من الشيخ الأنصارى رحمته أنه جعل الاشتراك بين العالم بالعلم الوجداني وغير العالم بالعلم الوجداني الذي قامت في حقه أمانة (فرائد الأصول ١١٢/١) فكلمات القوم في تفسير العالم والجاهل المذكورين في المقام مضطربة غير متوافقة على معنى واحد.

فالمحقق الخراساني جعل المقسم مطلق المكلف الشامل للملتفت والغافل خلافاً للشيخ الأنصارى حيث جعل المقسم خصوص الملتفت. هذا بعض كلمات القوم في المراد من العالم والجاهل والتحقق أن المكلف بلحاظ الالتفات والغفلة والعلم والجهل على أقسام:



و الاشتراك بالنسبة إلى الملتفت غير القاصر لا محذور فيه و يدل عليه أدلة وجوب التعلّم أما جعل الحكم بالنسبة إلى القاصر لغوّ اللّهم إلا أن يقال بأن اللغوية ممنوعة و

١. سيأتي البحث عنها في فصل أدلة الاشتراك.

٢. أعنى: على مسلك المشهور القائلين بانحلال الخطاب إلى عدد المكلفين وأما على مسلك الخطابات





ذلك لاحتمال ارتفاع جهله فاذا ارتفع جهله لزم عليه تصحيح العمل السابق بالإعادة في الوقت أو خارجه و أيضاً يرتفع اللغوية بإمكان الاحتياط فيما اذا أمكن الاحتياط فإنّ الاحتياط حسن مع أنّ الاحتياط قد يكون واجباً كما يقول بذلك الأخباريون في الشبهات التّحريرية البدوية فنتيجة الاشتراك هو حسن الاحتياط أو وجوبه و سيأتي في مبحث أدلة الاشتراك التّعرض الى أن حسن الاحتياط دليل على الاشتراك أو لا.

و أمّا الغافل فتفصيل القول فيه هو أن جعل الحكم التكليفي يكون بغرض البعث و الزجر و الغافل لا يمكن بعثه و زجره في حال غفلته و إلاّ لصار ملتفتاً فجعل الحكم التكليفي في حقه لغو، اللهم إلاّ أن يقال: يمكن إيجاب التّحفظ على المكلّف حال إنتفاته كيلا يصير غافلاً، هذا مع أنّ الغرض من جعل الحكم إن كان هو البعث و الزجر الفعلين فالغافل لا يمكن بعثه و زجره أمّا اذا كان الغرض من جعل الحكم هو لزوم الإعادة أو القضاء عليه في الوقت أو خارج الوقت بلا لزوم جعل حكم آخر في حقه فلامحذور فيه لكن لا يخفى أنّ هذا مبتن على أن يكون القضاء بالأمر الأوّل و المعروف حديثاً هو أنّ القضاء يكون بأمر جديد. (كفاية الأصول/ ٨٦) أمّا إذا التفت المكلّف في الوقت فهو ملتفت يعمل عمل الملتفت.

نعم جعل الحكم الوضعي لا يحتاج إلى الالتفات لأنّ الغرض منه ليس البعث و الزجر حال الغفلة فمن يكون غافلاً عن ملاقاته ثوبه للنجاسة، يمكن جعل النجاسة لثوبه مع عدم التّفاته إلى الملاقاته أصلاً - حين الملاقاته - فاذا التفت إلى الملاقاته يلزمه مراعاة أحكام النجاسة. (انظر كفاية الأصول/ ٢٢٨ و ٣٦٨)

نعم يمكن أخذ العلم بالحكم في موضوع حكم آخر فمن الممكن جعل وجوب الاجتناب بالنسبة إلى معلوم النجاسة فقط و يمكن أن يقال في دفع محذور اللّغوية إنّ ظهور الثمرة في الجملة و لو في حق الجاهل المقصّر أو من أمكنه الاحتياط كافٍ في جعل الحكم للجميع حتى الغافل و من لا يمكنه الاحتياط فتأمل فإنّ هذا الجواب يتم

القانونية، فلا انحلال فلا يلزم اللغوية أصلاً. فراجع تهذيب الأصول ٢٢٨/٣.
١. فراجع ذيل القرينة الثالثة.

على مسلك الخطابات القانونية و لا يتمّ على مسلك المشهور القائلين بانحلال الخطابات و أنّ الخطابات ليست قانونية.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه إن كان المراد من الاشتراك هو اشتراك العالم بالعلم الوجداني و من قامت لديه الأمانة في الحكم (اشترآكهما في الحكم) فهذا لا محذور فيه لإمكان إيصال الأحكام الواقعية من طريق الأمارات المعمولة عند العقلاء و قد بحث القوم عن ذلك في مبحث إمكان التعبد بالأمانة غيرالعلمية. (كفايةالأصول/ ٢٧٩-٢٧٥)

وإن كان المراد من الاشتراك هو اشتراك الجاهل المقصّر في تحصيل الحكم الواقعي علماً أو ظناً معتبراً أو عملاً بالأصل العملي المنجّز للحكم الواقعي [اشترآكه] مع العالم في الحكم الواقعي بأن يكون الجاهل المقصّر غير معذور في جهله بالحكم فهذا أيضاً لا محذور فيه و يدلّ عليه أدلّة وجوب التعلّم والسؤال^١ و أدلّة وجوب إرشاد الجاهل لكن ظاهر بعض كلماتهم هو الأعم من هذين الموردین بل صريح كلام المحقق الخراساني هو التعميم كما عرفت^٢ لأنه تَنَبُّهُ أدخل الغافل في البحث و يظهر من بعضهم أو بعض كلماتهم أن محطّ النظر هو الاشتراك بين العالم و الجاهل بالجهل المركب دون الجهل البسيط منهم و دون الغافل و إن لم يخصّصوا البحث به أو فقل جعلوا محلّ النظر اشتراك الأحكام بين العالم المصيب للحكم و الجاهل المُخطئ للحكم منهم المحقق الخراساني (كفاية الاصول /٤٦٨) و المحقق الخويي (مصباح الاصول ٤٤٥/٢-٤٤٤) و السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم (المحكم في اصول الفقه ٣٠٣/٦) و السيد المرتضى (الذريعة الى اصول الشريعة ٧٥٩/٢، ٧٦٩، ٧٦٠) (قدم).

و الحاصل أنّ الشيخ الانصاري (ره) و من تبعه جعلوا الموضوع، العالم و الجاهل و أنّ المشترك التكليّف الفعلي و أمّا المحقق الخراساني و من تبعه جعلوا الموضوع، العالم و الجاهل و الغافل و أنّ المشترك التكليّف الإنشائي.

١. سيأتي البحث عنها في فصل أدلّة الاشتراك.

٢. ذيل الفصل الأول في تحرير محل النزاع.





التنبیه الخامس: فی ذکر أول من عبّر بالاشتراك ثم من يتبعه فی ذلك

۱- أول من عبّر باشتراك الأحكام بين العالم و الجاهل و عدّ عدم الاشتراك تصويباً باطلاً - على ما تتبعت - هو الشيخ الأنصاري تفتّح (المتولد ۱۲۱۴ هـ ق و المتوفى ۱۲۸۱ هـ ق) حيث قال: «و قد تواتر بوجود الحكم المشترك بين العالم و الجاهل الأخبار و الآثار». (فوائد الأصول/۱/۱۱۳)

هذا لكن سيأتي في مبحث أدلة الاشتراك عند ذكر الدليل الأول أنّ الشيخ الأنصاري تفتّح استدل على بطلان اختصاص الحكم الواقعي بالعالم بلزوم الدور، تبعاً للعلامة الحلّي تفتّح في التحرير. فمن كلام الشيخ الأنصاري تفتّح يظهر أنّه نسب القول بالاشتراك إلى العلامة الحلّي تفتّح.

۲- ثم إنّ تلميذ الشيخ الأنصاري و هو المحقق المحقق الخراساني عبّر بذلك و قال في مبحث التخطئة و التصويب من مباحث الاجتهاد و التقليد: «تواتر الأخبار و أجمع اصحابنا الأخبار على أنّ له تبارك و تعالی في كل واقعة حكماً يشترك فيه الكل». (كفاية الأصول/۴۶۹)

فأضاف المحقق الإجماع كما أنه عبّر بلفظ الكلّ و أيضاً عبّر بقوله: في كلّ واقعة حكماً يشترك فيه الكل مع أنّ الشيخ الأنصاري عبّر بقوله: بوجود الحكم المشترك و لم يقل: كلّ حكم مشترك كما أنّه لم يقل إنّ كلّ واقعة حكمها مشترك.

و أيضاً عبّر بذلك في مبحث الإجزاء و قال: «إنّ الحكم المشترك بين العالم و الجاهل و الملتفت و الغافل ليس إلّا الحكم الإنشائي المدلول عليه بالخطابات المشتملة على بيان الأحكام للموضوعات بعناوينها الأولية بحسب ما يكون فيها من المقتضيات» (كفاية الأصول/۸۸).

۳- ثم إنّ المحقق النائيني تفتّح عبّر بذلك حيث قال على ما نسب إليه: «و قد ادّعى تواتر الأدلة على اشتراك الأحكام في حق العالم و الجاهل و نحن و إن لم نعثر على تلك الأدلة سوى بعض أخبار الأحاد التي ذكرها صاحب الحدائق في مقدمات كتابه إلّا أنّ الظاهر قيام الإجماع بل الصّورة على ذلك» (انتهى) (فوائد الاصول/۱۲/۳ و أيضاً فراجع:

فوائد الأصول/۱/۲۰۴ و ۱۰۴/۳، اجود التقريرات/۲/۶۷ و ۲/۷۲)

٤- ثم إنَّ المحقق العراقي تلميذ المحقق الخراساني ادَّعى الإجماع و تواتر الأخبار على أن له سبحانه في كلِّ واقعة حكماً يشترك فيه العالم و الجاهل. (نهاية الأفكار ٤ القسم الثاني/٢٣٢)

٥- ثم إنَّ المحقق محمد رضا المظفر عبَّر بأنَّ إجماع الإمامية على أن أحكام الله تعالى مشتركة بين العالم و الجاهل بها أي أن حكم الله ثابت لموضوعه في الواقع سواء علم به المكلف أم لم يعلم فإنه مكلف به على كل حال. (أصول الفقه ٣٢/٢)

٦- ثم إنَّ المحقق الخوئي عبَّر بأنَّ الأحكام الواقعية مشتركة بين العالم و الجاهل حيث نقل هذا الكلام في مبحث الإجزاء من الشيخ الأنصاري قدس و وافقه. (انظر كلام المحقق الخوئي من المحاضرات في أصول الفقه ٢٧١/٢)

٧- و عبَّر المحقق الامام الخميني قدس بعدم إختصاص الأحكام بالعالمين بها. (أنوار الهداية ١٩٨/١ للمحقق الامام الخميني قدس).

٨- ثم إنَّ الشهيد الصدر تلميذ المحقق الخوئي قدس عبَّر عن الاشتراك بين العالم و الجاهل بالتخطئة و عن عدم الاشتراك بينهما بالتصويب فراجع كلامه. (الحلقة الثالثة من دروس في علم الأصول الجزء الاول/٢١-١٩)

الأقوال و الاحتمالات في اشتراك الأحكام بين العالم و الجاهل و عدمه

بعد تحرير محل النزاع نصل إلى اختلاف العلماء في اشتراك الاحكام. منهم من يعتقد الاشتراك على النحو الكلي (بالجملة) و منهم من يعتقد بالاشتراك في بعض الموارد (في الجملة) و أيضاً آرائهم مختلفة في مرتبة الاشتراك و أنها الحكم الإنشائي أو الحكم الفعلي.

القول الأول: اختيار القول بالاشتراك بالجملة و تعميم الاشتراك للعالم و الجاهل و الغافل و الملتفت و اختصاص مرحلة الاشتراك بالحكم الإنشائي.

و هذا القول مختار المحقق الخراساني في حاشيته على فرائد الأصول في مبحث إمكان التعبد بالظن. قال: «و كما يكون بالإجماع بل الضرورة من المذهب في كلِّ واقعة





حكم يشترك فيه الأمة لا يختلف باختلاف الآراء كذلك يمكن دعوى الإجماع بل الضرورة على عدم كونه فعلياً بالنسبة إلى كل من يشترك فيه بمعنى أن يكون بالفعل بعثاً أو زجراً أو ترخيصاً بل يختلف بحسب الأزمان والأحوال». (درر الفرائد فى الحاشية على الفرائد/ ٦٣)

و يشير الى هذا المبني فى مبحث الإجزاء (كفاية الأصول/ ٨٨) و مبحث التخطئه و التصويب (المصدر / ٤٦٩) و مبحث الضد (المصدر / ١٣٢) و أيضاً فى ذيل حديث الرفع. (لمصدر / ٣٣٩) لكنه تفتت عدل عنه فى مبحث الجمع بين الحكم الواقعى و الظاهرى و أورد على من يقول بعدم فعلية الحكم الواقعى فى مورد الأمارات و الأصول بوجهين من الإشكال. (المصدر / ٢٧٩ و ٢٧٨)

ثم إن صاحب اصطلاحات الأصول وافق المحقق الخراسانى فى أن الحكم المشترك هو الحكم الإنشائى فراجع كلامه إن شئت. (اصطلاحات الأصول/ ١٦٠ و ١٥٩ ذيل عنوان ٥٦ عدم خلو الواقعة عن الحكم لمؤلفه المحقق الشيخ على المشكىنى) و وافقه أيضاً المحقق الأمام الخمينى تفتت فى أن الحكم المشترك هو الحكم الإنشائى و بتعبير آخر منه تفتت الفعلية التى هى قبل العلم. (أنوار الهداية فى التعليقة على الكفاية ٢٠٢/١ - ١٩٨)

القول الثانى: اختيار الاشتراك بالجملة و إختيار أن الحكم المشترك هو الحكم الفعلى و هذا القول يمكن نسبته إلى المحقق الخوئى لأنه اختار أنه ليس للحكم إلا مرتبتان مرتبة الإنشاء و مرتبة الفعلية و أن فعلية الحكم تكون بفعلية موضوعه و أن مرحلة الإنشاء و الجعل هو جعل الحكم على الموضوع المقدر وجوده. (مصباح الأصول ٤٦/٢، ٧٣ و ٧٢، ٢٥٧ و ٢٥٨، ٤٤٥/٣)

و أيضاً اختار استحالة أخذ القطع بحكم فى نفس هذا الحكم لأنه مستحيل و مستلزم للدور فاخصاص الحكم بالعالم مستحيل عنده تفتت.

يلاحظ عليه أنه حتى لو قلنا بأن فعلية الحكم تكون بفعلية موضوعه أمكن أن يقال بأنه إذا كان موضوع الحكم الفعلى خصوص العالم بالحكم أو خصوص من أمكنه العلم كان

العلم أو إمكان العلم دخيلاً في مرتبة الفعلية و عليه أمكن أخذ القطع بالحكم الإنشائي أو فقل بالجعل في موضوع الحكم الفعلي المجعول كما قال بذلك الشهيد الصدر و سيأتي كلامه ذيل الفصل الرابع في ادلة الاشتراك.

القول الثالث: اختيار الاشتراك في الجملة و اختيار أنّ الحكم المشترك هو الحكم الفعلي مع تعميم الحكم للحكم التكليفي والوضعي و هذا القول مختار الشهيد الصدر تدئ فإنه قال: «أحكام الشريعة تكليفية و وضعية تشمل في الغالب العالم بالحكم و الجاهل على السواء ثم قال: و لهذا أصبحت قاعدة اشتراك الحكم الشرعي بين العالم و الجاهل مورداً للقبول على وجه العموم بين أصحابنا إلا إذا دلّ دليل خاص على خلاف ذلك في مورد» (الحلقة الثالثة من دروس في علم الأصول - الجزء الاول / ١٩)

القول الرابع: اختيار اشتراك العالم بالحكم و الجاهل المقصر فقط في الحكم و هذا القول مختار العلامة الحاج ميرزا أبي الحسن الشعراني تدئ فإنه عنون البحث بعنوان «إنّ عدم كون الجاهل مكلفاً لا يستلزم التصويب.» (المدخل الى عذب المنهل في أصول الفقه / ٢٢٥ - ٢٢٣ و ٣١٢) و قال: إنّ اشتراك العالم بالحكم و الجاهل حتى القاصر لا دليل عليه و أنّ الرّفْع في حديث الرّفْع واقعي. (المدخل الى عذب المنهل في أصول الفقه / ٢٢٥ - ٢٢٣ و ٣١٢)

ثم اعلم أنّ عدّة من أصحابنا يعتقدون أنّ الرّفْع في حديثه رّفْع ظاهريّ و أيّدوه بالقرائن المختلفة، لأنّه إن ثبت الرّفْع الظاهريّ ثبت اشتراك الاحكام بين العالم و الجاهل. اذن نذكر هذه الأدلّة و كيفية استدلال بها.

الرفع في حديث الرّفْع واقعيّ أو ظاهريّ بالنسبة الى فقرة ما لا يعلمون

اختر المحقق الخوئي تدئ أنّ الرّفْع في حديث الرّفْع، بالنسبة الى فقرة ما لا يعلمون ظاهريّ^١ و بالنسبة الى بقية الفقرات واقعيّ و رتب على هذا التفصيل ثمره و هي أنّه إذا

١. اختار صاحب منتهى الدراية المحقق السيد محمد جعفر الجزائري المروّج أيضاً أنّ الرّفْع في ما لا يعلمون ظاهريّ (منتهى الدراية ٢٢٥/٥) لكنّه اضاف في الاستدلال على ذلك بأنّه «لو كان الرّفْع فيه واقعياً لزم





عشرنا على الدليل المثبت للتكليف بعد العمل بحديث الرّفْع، يستكشف به ثبوت الحكم الواقعي من أول الأمر ولا يجوز الاكتفاء بالفاقد من ناحية حديث الرّفْع بل لابد من التماس دليل آخر كحديث «لاتعاد» (من لا يحضره الفقيه ۲/۲۷۹) في خصوص الصلاة أو ثبوت الإجزاء في الأمر الظاهري.

و هذا بخلاف باقى الفقرات فإن الرّفْع فيها واقعي، فلو ارتفع الاضطراب و الإكراه مثلاً تبدّل الحكم من حين الارتفاع و يجزى المأتى به حال الإضطراب و الإكراه (مصباح الأصول ۲/۲۶۵) و أقام على أن الرّفْع فى ما لا يعلمون ظاهري، قرينةً داخليةً و قرينةً خارجيةً و دليلاً آخر (و هذا الدليل أيضاً قرينة خارجية).

القرينة الاولى الدالة على أنّ الرّفْع فيما لا يعلمون ظاهري

«أما القرينة الداخلية التي عبّر عنها بمناسبة الحكم و الموضوع أيضاً فهي أن نفس التعبير بما لا يعلم يدلّ على أنّ فى الواقع شيئاً لا نعلمه، إذ الشك فى شىء و الجهل به فرع وجوده، و لو كان المرفوع وجوده الواقعي بمجرد الجهل به لكان الجهل به مساوقاً للعلم بعدمه كما هو ظاهر» (مصباح الأصول ۲/۲۵۷)

و يرد عليه أنّ لو سلّمنا وجود المعلوم بالعرض فى الخارج فغايبته عدم خلّو الواقع عن الحكم حتى لا يستلزم التصويب لكن أى مانع من اختصاص هذا الحكم بالعالم به دون الجاهل فإن مقتضى هذا الدليل هو عدم خلّو الواقع عن الحكم لا اشتراك العالم و الجاهل فى الحكم.

القرينة الثانية الدالة على أنّ الرّفْع فيما لا يعلمون ظاهري

ثم إنّ المحقق الخوئي أقام قرينة خارجية فقال على ما فى تقارير بحثه الشريف: «و أما القرينة الخارجية فهي الآيات و الروايات الكثيرة الدالة على اشتراك الأحكام الواقعية بين العالم و الجاهل و إن شئت فعبر عن القرينة الخارجية بقاعدة الاشتراك

التصويب، لإناطة الحكم حينئذ بالعلم به و هو محال» و الظاهر أنّ مراده لزوم الدور أو الخلف و قد تقدّم الكلام فى الجواب عنه.

فإنّها من ضروريات المذهب». (مصباح الأصول ٢٩٩/١)

أقول: ما المراد من هذه الآيات و الروايات فإن كان المراد بها إطلاقات أدلة الأحكام - كما صرّح بذلك في مبحث الاجتهاد و التقليد عند التكلم عن التّخطنة و التّصويب من «مصباح الأصول». (مصباح الأصول ٤٤٥/٣) و صرّح بذلك في مبحث الإجزاء من «المحاضرات في أصول الفقه» (المحاضرات في أصول الفقه ١٠٠/٢ و ٢٧١/٢) - فهذه الإطلاقات قابلة للتقييد بمثل حديث الرّفْع بناءً على أنّ الرّفْع فيه بالنسبة إلى ما لا يعلمون واقعى هذا مضافاً الى أنّ بعض الأدلة قاصرة عن الإطلاق و الشّمول في حق العالم و الجاهل القاصر لأنّ بعض الخطابات ليس مشتملاً على جعل الحكم بل مشتمل على الوعيد بالعقاب فالفقيه يستنبط من الوعيد أنّ الحكم الزامى لا يمكن مخالفته فإذا كان الدليل الذى يستفاد منه الحكم الإلزامى، من هذا القسم فغاية ما يستفاد منه، استحقاق العقاب لمن خالف هذا الحكم من العالم و الجاهل المقصّر و لا يمكن استفادة ثبوت الحكم فى حق الجاهل القاصر من مثل هذه الأدلة فإذا شككنا ثبوت هذا الحكم فى حق الجاهل القاصر فالمعول حديث الرّفْع و الرّفْع بالنسبة إليه فى مثل هذه الموارد رفع واقعى بلا كلام و ذلك لعدم ثبوت الإطلاق فى الدليل من أول الأمر.

و إن كان المراد أخبار البرائة بالتقريب المتقدم الذى عبّر عنه بالقرينة الداخلية كما صرّح بذلك فى المحاضرات فى أصول الفقه أيضاً (المحاضرات فى أصول الفقه ٢٧١/٢) فقد عرفت حاله.

و إن كان المراد أخبار حسن الاحتياط كما صرّح بذلك فى المحاضرات فى أصول الفقه أيضاً (المحاضرات فى أصول الفقه ٢٧١/٢) فسيأتى الكلام فيه!

و أمّا ما قال فتنُّ من أنّ قاعدة الاشتراك تكون من ضروريات المذهب فأقول: اشتراك الغائبين و المعدومين مع الحاضرين فى زمن الخطاب تكون من ضروريات المذهب و أمّا اشتراك العالم و الجاهل بالحكم سواء كان الجهل بسيطاً أو مركباً و سواء كان الجهل قصورياً أو تقصيرياً فهذا ليس من ضروريات المذهب و لا أقل من



أنّه لم يتبين لى ذلك فإنّ أوّل من وجدته عبّر بذلك هو الشيخ الأنصارى قدس سره و هو أيضا لم يصرح بأنّ الأحكام كلّها مشتركة بين العالم و الجاهل بل قال: «قد تواتر بوجود الحكم المشترك بين العالم و الجاهل الأخبار و الآثار» (فرائد الأصول / ١١٣) كما أنّه (قده) لم يفسّر المراد بالعالم و الجاهل و لم يصرح بأنّ الجاهل يشمل الجهل القصورى و الجهل البسيط أو يختصّ بالجاهل المقصّر أو الجاهل بالجهل المركب غير الملتفت إلى جهله.

القرينة الثالثة الدّالة على أنّ الرّفْع فيما لا يعلمون ظاهرى

إنّ الشّهيد الصّدر على ما حكى عنه نسب الى المحقق العراقى أنّه استشهد على أنّ الرّفْع ظاهرى بسياق الامتنان ثمّ أورد [الشّهيد الصّدر قدس سره] على ذلك بأنّ الإنصاف أنّ أصل الامتنان حاصل حتى بالرّفْع الواقعى و إن كان الامتنان يكفى فيه رفع ايجاب الاحتياط. (بحوث فى الأصول ٤١/٥)

أدلة الاشتراك

هذه الأدلة بعضها عقلى و بعضها نقلى و النّقلى منها بعضها لفظى و بعضها لى كالإجماع.

الدليل الأول

إنّه لا يمكن اختصاص الأحكام الواقعية بالعالم بها للزوم الدّور فإنّ العلم بالشىء يتوقف على وجود الشىء بحسب الواقع، فلو توقف وجوده على العلم به لزم توقف الشىء على ما يتوقّف عليه و هذا واضح.

و بهذا الوجه تمسك الشيخ الأنصارى قدس سره تبعاً للعلامة فى المنتهى (راند الأصول / ٢٨٠، المنتهى ٤/٢٣٠) و وافقه الإمام الخمينى قدس سره فى هذا التمسك. (أنوار الهداية ١/١٩٨) و أوجب عن لزوم الدّور بأنّ العلم يتوقف على المعلوم بالذات الموجود فى أفق النفس و لا يتوقف على المعلوم بالعرض الذى يكون ظرف وجوده الخارج من أفق النفس والشّاهد على ذلك وجود الجهل المركب (نهاية الدّراية ٣/٦٩ و ٦٨ و ٣٧٧/٦ و ٣٧٦)



وقد مرّ نظير هذا الكلام عن المحقق العراقي فيما تقدّم وكذلك مرّت الملاحظة على كلامه^١. (نهاية الأفكار ٢٣٠/٤)

وأجاب عن هذا الإشكال المحقق الشهيد الصدر (اقتباسٌ من دروس في علم الأصول ٣٣٤/٢ و ٣٣٣/٢) والمحقق الخراساني. (كفاية الأصول/٢٦٧)

الدليل الثاني

ادّعاء الإجماع من أصحابنا الإمامية على أنّ له تبارك وتعالى في كل واقعة حكماً يشترك فيه العالم والجاهل بالحكم. وقد مرّ آنفاً توضيح ذلك.

قال المحقق البروجردى - على ما نسب إليه -! «قد اشتهر بين الفقهاء والأصوليين أنّ بطلان التصويب اجماعى. ولكن أنّ الإجماع المدعى فيها هو إجماع المتكلمين من الإمامية بما هم متكلمون، لا إجماع الفقهاء والمحدثين، الذى هو حجة من الحجج الفقهية. (نهاية الأصول/١٥٢)

ويمكن أن يقال: هذا الإجماع لم يتحقّق لى لأنّ أوّل من وجدته قائلاً باشتراك الأحكام بين العالم والجاهل أو فقل: مُعبّراً بالاشتراك هو الشيخ الأنصارى قده ولم أر من عبّر بهذا اللفظ أو ما يفيد معناه ممّن تقدّم منه.

إن قلت: عدم الاشتراك ملازم للتصويب قلت: قد عرفت فى أوّل هذه الرسالة أنّ التصويب المجمع على بطلانه هو تصويب رأى المجتهد و تفويض الأمر إليه فيما لا نصّ فيه الذى يقول به العامة وأما الطائفة الإمامية فهم لا يقولون بأنّ الواقعة تكون مما لا نصّ فيها والقول بعدم الاشتراك ليس ملازماً لكون الواقعة مما لا نصّ فيها لأنّ القائل بعدم الاشتراك يمكنه القول بأنّ الجاهل القاصر لا حكم الزامى فى حقه فى مورد جهله بل حكمه الترخيص المستناد من حديث الرّفْع فأين التصويب الذى معناه خلوّ الواقع عن الحكم أو تفويض الأمر الى المجتهد.

هذا مضافاً إلى أنّ هذا الإجماع إجماع منقول لا اعتبار به ولم أر من حصّل هذا الإجماع

١. لاحظ ذيل معانى التصويب و مصطلحاته فى كلمات القوم.





و أثبتته و مضافاً إلى أنّ الإجماع على فرض ثبوته دليل لبيّ يؤخذ بالقدر المتيقن منه و القدر المتيقن من الإجماع هو ثبوت الحكم في حق العالم به و الجاهل المقصّر في تعلّمه.

فتحصّل أولاً أنّ الإجماع لا يكون في البين و ثانياً أنّ مسلك المحقق الخوئي هو عدم حجّية الإجماع المدركي^١ و من المحتمل استناد المجمعين الى سائر الأدلّة التي أقاموها على الاشتراك و ثالثاً أنّ الإجماع المنقول غير حجة و رابعاً أنّ الإجماع دليل لبيّ يؤخذ بالقدر المتيقن منه و قد عرفت أنّ القدر المتيقن هو العالم بالحكم و الجاهل المقصّر في تعلّمه.

نعم هذا القول ثابت بأنّ لله في كلّ واقعه حكماً معيّناً و يمكن أن يقال بأنّ الاجماع المدعى الاجماع على عدم الخلوّ الواقع عن حكمٍ كما يشير إليه صاحب الفصول الغروية في الأصول الفقهية: و التحقيق أنّ الله تعالى في كلّ واقعه حكماً معينا مخزونا عند أهله و هم أهل العصمة عليهم السلام؛ ثم قال: لنا على أصل التخطيطة وجوه منها إجماع أصحابنا الإمامية على ذلك... و منها تواتر الأخبار المروية عن الأئمة الأطهار عليهم السلام الدالة على أنّ لله في كلّ واقعه حكماً معيّناً بينه و بينه و بينه لوصيّه إلى أن ينتهي البيان إلى آخر الأوصياء فجميع الأحكام محفوظة عنده مخزونة لديه حتى مثل أرش الخدش فما دونه و هذه الأخبار و إن كانت واردة بعبارات مختلفة و ألفاظ متفاوتة إلاّ أنّها مشتركة الدلالة على ما ذكرناه فهي متواترة بالمعنى. (الفصول الغروية في الأصول الفقهية / ٤٠٧-٤٠٦)

الدليل الثالث

التّمسك بإطلاق أدلّة الأحكام فإنّ مقتضى إطلاقها هو شمولها للعالم و الجاهل على حدّ سواء^٢.

١. لم نجد مستندات هذا الإجماع في الكلمات و الظاهر أنه بحث مستحدث ليس له أصول عريقة.
٢. التّمسك بإطلاق الأدلّة يبتنى على قول من يقول بأنّ التّقابل بين الإطلاق و التقييد يكون من تقابل التّضاد كما يقول المحقق الخوئي تَتَدُّ أو يقول بأنّ التّقابل بينهما يكون من تقابل التّضاد أمّا من يقول بأنّ التّقابل

و قد تمسك بهذا الوجه المحقق الخوئي رحمته (مصباح الأصول ٤٤٥/٣) و الإمام
الخميني رحمته. (أنوار الهداية في شرح الكفاية ١٩٩/١)

لكن لا يخفى أن هذا الإطلاق قابل للتقييد بمثل حديث الرّفْع بناءً على أن يكون الرّفْع
فيه واقعياً وقد تصدّى المحقق الخوئي على ما حكى عنه لإثبات أنّ الرّفْع في حديث
الرّفْع بالنسبة إلى فقرة ما لا يعلمون رفع ظاهري فقال بأنّ ما دلّ على اشتراك الأحكام بين
العالم و الجاهل من الأخبار الدالة على الاشتراك و أخبار حسن الاحتياط يدلّ على أنّ
الرّفْع فيما لا يعلمون رفع ظاهري. (مصباح الأصول ٢٥٧/٢)

أقول: هذه الأدلة على فرض تمامية دلالتها على الاشتراك تكون دالة على الاشتراك
في الجملة لا على الاشتراك بالجملة بحيث لا تقبل التخصيص فأى مانع من تخصيصها
بمثل حديث الرّفْع بالنسبة إلى الجاهل القاصر دون المقصّر - فإنّ الأخبار دلّت على
اشتراك الجاهل المقصّر مع العالم و ذلك لوجوب التعلّم على الجاهل المقصّر - اللهم
إلاّ أن يقول المحقق الخوئي باستحالة التخصيص للزوم الخلف و الدور و قد عرفت عدم
لزوم محذور الدور و الخلف من التخصيص و التقييد.

الدليل الرابع

التمسك بظهور أدلة الأصول في أنّ الأحكام الواقعية محفوظة في حال الشك فإنّ
قوله عليه السلام: (كلّ شيء لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه) (الكافي ٥: ٤٠/٣١٣، وسائل الشيعة
١١٨/٢٥، باب ٤ من أبواب ما يكتسب به) يدلّ على أنّ ما هو حرام واقعاً إذا شكّ في
حرمته يكون حلالاً بحسب الظاهر و في حال الشك، و كذا قوله: (كلّ شيء طاهر حتى
تعلم أنه قذر) (مستدرک الوسائل ١: ١٦٤ / باب ٢٩ / ح ٢٤) يدلّ على محفوظية القذارة
الواقعية في حال الشك.^١

بينهما يكون من تقابل العدم و الملكة كالمحقق الثاني فهو لا يقول بإمكان التمسك بالإطلاق لأنّه يقول إذا
استحال التقييد استحال الإطلاق أيضاً بل يكون الدليل مهماً يقول بأنّ التقابل بينهما يكون من تقابل
التناقض في مقام الإثبات فلا بد من الرجوع إلى دليل آخر سمّاه متمم الجعل (المحاضرات في أصول الفقه
١٧٩/٢ مبحث التبدي و التوصل).^١

١. قد تمسك بهذا الوجه المحقق الخميني رحمته على ما في أنوار الهداية في شرح الكفاية ١٩٩/١ ذيل عنوان عدم





و هذا الاستدلال مبني على شمول هذين الخبرين للشبهات الحكمية كما أنه مبني على أن المراد بالشئء هو الشئء المشكوك وذلك بقريضة جعل الغاية معرفة الحرمة والقذارة و كذلك مبني على أن المراد بالحلية أو الطهارة هو الحلية و الطهارة الظاهريتين فيكون المعنى: كل شئء مشكوكٍ حرمة الواقعية، حلالٌ ظاهراً حتى تعرف حرمة الواقعية. أقول: مثل قوله عليه السلام: «كل شئء طاهر حتى تعلم أنه قذر لا يدل على محفوظية القذارة الواقعية في حال الشك بل يدل على ثبوت القذارة في حال العلم و الجهل التّفصيري دون الجهل القصورى. بقى الأدلة الروائية التي اقاموها على الاشتراك كحسن الاحتياط و ادعاء التواتر الروايات و تضافرها، ولكن في خلال المباحث الماضية يُجابُ عنهما.

الدليل الخامس

ادعاء الضرورة و قد تمسك بهذا الوجه المحقق النائيني تذتت قال - على ما نسب إليه - «و قد ادعى تواتر الأدلة على اشتراك الأحكام في حق العالم و الجاهل، و نحن و إن لم نعثر على تلك الأدلة سوى بعض أخبار الآحاد التي ذكرها صاحب الحدائق في مقدّمات كتابه إلا أن الظاهر قيام الإجماع بل الضرورة على ذلك» (فوائد الأصول ۱۲/۳ للمحقق الخراساني) (انتهى).

فيظهر من الترقى في كلامه أن مراده من الضرورة غير الإجماع. لكن لم يتحقّق لى هذه الضرورة لأنّ التعبير بالاشتراك صدر من الشيخ الأنصاري تذتت على ما عرفت فيما تقدم ثم تبعه في ذلك غيره كالمحقق الخراساني و المحقق النائيني و المحقق الخوئي و المحقق الإمام الخميني تذتت الذي عبّر عن الاشتراك بعدم اختصاص الأحكام الواقعية بالعالم بها. (أنوار الهداية ۱/۱۹۸)

اختصاص الأحكام الواقعية بالعالم بها في مبحث الجمع بين الأحكام الواقعية و الظاهرية. و كذلك يظهر الاستدلال بذلك من المحقق الخوئي تذتت على ما في المحاضرات في أصول الفقه ۲/۲۷۱ مبحث الأجزاء حيث فسّر كلام الشيخ الأنصاري القائل بتواتر الأخبار على الاشتراك بأخبار الاحتياط و البرائة و ما شاكلها ممّا يدلّ بالالتزام على الاشتراك.

الدليل السادس

ما يظهر من المحقق الخراساني قدس من تمسكه بحديث «حلالٌ محمدٌ ﷺ حلالٌ إلى يوم القيامة و حرامه حرامٌ إلى يوم القيامة» فإن «الحلال و الحرام» كناية عن مطلق الأحكام الشرعية فيكون دالاً على المطلوب.

أقول: قد عرفت في التنبيه الثالث أنّ هذا الحديث الشريف يدلّ على عدم نسخ الأحكام الإلهية إلى يوم القيامة و على عدم مجيئ شريعة أخرى بعد الإسلام و قد مرّ هناك تحقيق ذلك بنحو أزيد نافع في المقام فراجع.

فلا دلالة له على اشتراك الأحكام بين العالم و الجاهل هذا مضافاً إلى أنّ هذا الحديث خالٍ عن ذكر المكلف و المخاطب كي يتمسك بإطلاقه و إن شئت قلت: هذه الرواية مهملة من ناحية ذكر المكلف و المهملة في قوة الجزئية فإن دلت على الاشتراك دلت على الاشتراك في الجملة لا بالجملة فالمهملة يؤخذ بالقدر المتيقن منها و القدر المتيقن هو العالم و الجاهل المقصر دون الجاهل القاصر فلا تغفل. هذا تمام ما وجدته من الأدلة التي أقاموها على الاشتراك و قد عرفت وجه دلالتها.

بيان ما يمكن أن يكون دليلاً على عدم الاشتراك:

الأول: قوله تعالى: «قل أوحى إليّ هذا القرآن لأنذركم به و من بلغ» (الأنعام/ ١٩) تقريب الاستدلال أنه يمكن أن يستفاد من قوله تعالى: «و من بلغ» أن الأحكام الإلهية مختصة بمن بلغته أو فقل يكون الحكم في معرض الوصول إليه و ذلك لأن ضمير «به» راجع إلى القرآن و كلمة من بلغ عطفٌ على ضمير «كم» على ما هو ظاهر الآية الشريفة. إن قلت: الآية مختصة بمسألة الإنذار و هو يكون من أصول الدين لأن المراد به هو الإنذار بالعذاب الإلهي في المعاد و هو غير تبليغ الأحكام.

قلت: الإنذار يكون بالنسبة إلى مخالفة الأحكام الإلزامية بعد تبليغها فالآية مرتبطة بالمقام و تدل على عدم الاشتراك في الحكم بين العالم و الجاهل القاصر.

نعم تدلّ الآية بضميمة القرينة الخارجية و هي عدم معذورية الجاهل المقصر على





اشتراک الأحكام الإلزامية بين العالم و الجاهل المقصّر.

ثم إنّ هذه الآية تدلّ على عدم الاشتراك في حق الجاهل القاصر، بالنسبة إلى الأحكام الإلزامية و ما يلحق بها التي هي العمدة و لا تعرّض لها بالنسبة إلى غير الأحكام الإلزامية و غير ما يلحق بها من الأحكام الوضعية.

ثم اعلم أنّ الاستدلال بالآية على عدم اشتراك الجاهل القاصر مع العالم و الجاهل المقصّر في الحكم يتوقف على إرادة اشتراك الحكم بين المخاطبين و الغائبين عن زمن الخطاب إلى يوم القيامة و أمّا إن كان المراد اشتراك الحكم بين الحاضرين و الغائبين الموجودين في زمن الخطاب فلا تدلّ الآية على المطلوب.

الثاني: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيَعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * وَآخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (الجمعة/ ۳ - ۲)

تقريب الاستدلال أنّ الغرض من بعث النبي ﷺ هو تلاوة الآيات على جميع الناس سواء كانوا من الأميين أو من الآخرين اللاحقين بهم و تركيتهم و تعليمهم الكتاب و الحكمة. و ذلك قد يكون بالمباشرة أو بالتسيب و لذا كان النبي ﷺ يُرسل المبلّغ إلى البلاد و هذا الغرض أعنى الغرض من البعث المذكور في الآية غير ممكن بالنسبة إلى الجاهل القاصر لأن الجاهل القاصر لاجل جهله القصورى لا يمكن بعثه فلا يمكن انبعائه.

الثالث: حديث الرّفّع (وسائل الشيعة ۳۶۹/۱۵) و كلّ ما دلّ على معذورية الجاهل القاصر أو أنه لا شيء عليه و قد تكلمنا في الفصل الثالث حول أنّ الرّفّع فيما لا يعلمون واقعيّ أو ظاهريّ.

الرابع: إنّ جعل الحكم عاماً و مشتركاً بين العالم و الجاهل موجبٌ للغوية بالنسبة إلى الجاهل القاصر و سيأتى الكلام فيه ذيل مبحث ثمرة القول بالاشتراك.

الرأى المختار

إذا عرفت ما تقدّم من أدلّة الاشتراك و مدى دلالتها و أدلّة عدم الاشتراك ظهر لك أنّ

الاشتراك بين العالم و الجاهل المقصّر ثابت و ذلك لما دلّ على وجوب التعلّم على الجاهل المتمكّن من التعلّم و أمّا الجاهل القاصر فقد عرفت عدم دلالة دليل واضح على اشتراكه في الحكم مع العالم و إن استغربت ذلك و إن قلت هذا خلاف الصّرورة و التّسالم قلت: قد عرفت أنّ المسئلة عنها الشيخ الأنصاري تَدْرُ على ما تتبعت و تبعه غيره.

هذا مع أنّ بعض الأصوليين المتأخّرين وافقنا في ذلك و هو العلامة الشّعراي تَدْرُ قال ما هذا ملخصه: «قد يختلج من بعض الأذهان أنّ التّصويب هو بمعنى عدم كون الجاهل مكلفاً و التّخطفة هي الحكم بتكليف الجاهل كالعالم ولكنه ليس كذلك بل معنى التّصويب أنّ الله تعالى فوّض الأمر فيما لا نصّ فيه إلى المجتهد ثم إنّ الخلاف المشهور إنّما هو في فتوى المجتهد لا في سائر الأمارات و الأدلّة والأحكام الظّاهرية الأخر و ينحصر أيضاً خلافتهم فيما لا نصّ عليه بخصوصه و أمّا في المنصوص و في غير فتوى المجتهد فالجميع مخطئون.

فإن قيل: العلم بالحكم يتوقف على ثبوته.

قلنا: ليس كذلك بل العلم بالحكم يتوقف على وجود الدليل حتى يصير بعد العلم حكماً. و الحقّ أنّ ما لا نصّ فيه بخصوصه و كان عليه دليل في الشّرع من قاعدة كلفة أو عموم أو أصل مجعول يجب متابعته و ليس الأمر فيه مفوضاً إلى رأى المجتهد و المصوّبة تنكر ذلك و تقول: ما لا نصّ فيه بخصوصه فعدم الدليل فيه يدلّ على تفويض الأمر إلى المجتهدين.

فإن قلت: ورد في الحديث أنّ الجاهل و العالم مشتركان في الحكم و أنّ لله تعالى في كلّ واقعة حكماً يشترك فيه الجاهل و العالم.

قلت: أولاً يمكن أن يقال: المراد بقولهم أنّ لله تعالى في كلّ واقعة حكماً أنّ له فيها دليلاً و إطلاق الحكم على الدليل مجازاً ممكن باعتبار كونه كاشفاً كإطلاق القول على الرأى و النطق على العقل و ثانياً لا يتعلق هذا بمسألة التّصويب و التّخطفة على ما عرفت معناهما.



و ثالثاً: لم يتبين لنا صحة هذه الأحاديث.

ورابعاً: هي معارضة بما ورد في حديث الرّفْع من أنّ ما لا يعلمون مرفوع عنهم.
و خامساً: إنّ المراد من تكليف الجاهل تكليفه بالاجتهاد في تحصيل العلم مع
الإمكان، لا أنّه مكلف و لو مع اليأس عن الظفر بالدليل، أو مع العجز بعد استفراغ
الوسع، إلاّ أنّ يتشّبث بالتكليف غير المنجّز الذي لا يتصوّر إلاّ مشتملاً على التناقض
إذ معناه التكليف الذي ليس بتكليف» (المدخل إلى عذب المنهل في أصول الفقه
/ ٢٢٥ - ٢٢٣)

و قال قُتُبُّ في مبحث الإجزاء: «و اعلم أنّ لكثير من متأخري المتأخرين أنظاراً دقيقة
في مبحث الإجزاء، حريّة بأن يصرف فيها الفكر لكنّها مبتنية على أصل لهم لانواقفهم
عليه، و هو أنّ الجاهل مكلف بالواقع و إن كان معذوراً بل و عاجزاً عن تحصيل العلم
قالوا: و إلاّ يلزم التصويب و نحن نمنع لزوم التصويب كما مرّ». (المدخل إلى عذب المنهل
في أصول الفقه / ٣١٢)

كلام في أنّ الاشتراك هل يكون في الحكم الإنشائي أو الحكم الفعلي

اختار المحقق الخراساني في بعض كلماته أنّ الاشتراك يكون في الحكم الإنشائي
حيث قال في باب الإجزاء: «الإجزاء في بعض موارد الأصول و الأمارات لا يوجب
التصويب المجمع على بطلانه في تلك الموارد فإنّ الحكم الواقعي بمرتبته محفوظ فيها
فإنّ الحكم المشترك بين العالم و الجاهل و الملتفت و الغافل ليس إلاّ الحكم الإنشائي»
(كفاية الأصول/ ٨٨) و اختار ذلك أيضاً في باب التّخطنة و التصويب من مباحث الاجتهاد
والتقليد. (المصدر/ ٤٦٩١) و زاد أنّ ما يشتركان فيه ليس بحكم حقيقة بل إنشاءً. و اختار
ذلك أيضاً في مبحث الجمع بين الحكم الواقعيّ و الظاهريّ من تعليقاته على فرائد
الأصول. (تعليقة المحقق الخراساني على فرائد الأصول/ ٣٧-٣٦)

لكنّه اختار في بعض كلماته الآخر أنّ الحكم الواقعي فعليّ تعليقيّ بمعنى أنّه لو قطع
به من باب الاتفاق تنجّز و الحكم الظاهري الذي هو مفاد الأصل أو الأمانة فعليّ تنجيزيّ.
(كفاية الأصول/ ٢٦٧)





و اختار في مبحث الجمع بين الحكم الواقعي و الظاهري من «الكفاية» أن الاشتراك يكون في الحكم الفعلي و إلا يلزم عدم وجوب امتثال الأحكام الإنشائية ما لم تصر فعلياً مع أن وجوب امتثالها واضح*. (كفاية الأصول/ ٢٧٨)

ثم إنَّ المحقق الشيخ على المشكيني صاحب اصطلاحات الأصول اختار أنَّ الحكم الواقعي المشترك هو الحكم الإنشائي. (اصطلاحات الأصول/ ١٥٩)
و أيضاً اختار المحقق الروحاني تَدَبُّرُ على ما نسب إليه - أنَّ الحكم المشترك هو الحكم الإنشائي.

وقال: «لا محذور في الالتزام بذلك، اذ لم يقدّم دليل على اشتراك الجاهل و العالم في الحكم الفعلي و إن ادّعاه المحقق النائيني» (منتقى الأصول ١٧٧/٤ انظر المصدر ١٨٠/٤)

لكن اختار المحقق النائيني أنَّ الحكم المشترك هو الحكم الفعلي الذي يكون فعليته بتحقق موضوعه بما له من القيود.

و أورد المحقق النائيني على المحقق الخراساني «بأنَّ التفكيك بين مرتبة الإنشاء و الفعلية في المقام غير معقول فمرتبة الإنشاء عبارة عن مرتبة الجعل و الاعتبار و مرتبة الفعلية إنما تتحقق بتحقق الموضوع و هذه هي فعلية المجمعول و المعتبر و الخلاصة أنَّ الحكم بنحو القضية الحقيقية ما لم يوجد موضوعه خارجاً يكون في مرحلة الإنشاء و الجعل فإذا انطبق خارجاً على موضوعه صار فعلياً». (فوائد الأصول ٣ / ١٠٤ - ١٠٢)

و أورد المحقق السيد كاظم الحائري على المحقق النائيني تَدَبُّرُ «أنَّ هذا الإيراد منه تَدَبُّرُ على المحقق تَدَبُّرُ خلط بين مصطلحات المحقق الخراساني و مصطلحات المحقق النائيني و تحمیل لمصطلحات المحقق النائيني تَدَبُّرُ على عبارة المحقق الخراساني تَدَبُّرُ.

(مباحث الأصول الجزء الثاني من القسم الثاني/ ٣٤)

* - أقول: الظاهر عدم لزوم هذا المحذور لأنَّ فعلية الحكم إن كانت بفعلية الموضوع كما يقول المحقق الخوئي تبعاً للمحقق النائيني فالحكم الإنشائي يجب امتثاله بمجرد فعليته بفعلية موضوعه و إن كانت فعليته بتعلق الإرادة الجديّة أو الكراهة الجديّة بمتعلق الحكم فالحكم الإنشائي يجب امتثاله بمجرد فعليته بذلك و إن كانت فعليته بقيام الأمانة أو بأى شيء آخر فالحكم الإنشائي يجب امتثاله بمجرد فعليته.



أقول: يظهر من بعض كلمات المحقق الخراساني في باب الواجب المشروط أنه قائلٌ بأن حصول الشرط وقيود الموضوع دخيلٌ في فعلية الحكم فإنه اختار رجوع الشرط إلى الهيئة ثم قال: «المُنشأ إذا كان هو الطلب على تقدير حصوله فلا بد أن لا يكون قبل حصوله طلب وبعثٌ وإلا لتخلف عن إنشائه، وإنشاء أمرٍ على تقدير كالأخبار به بمكان من الإمكان» (كفاية الأصول/ ۹۷)

و قال في التذنيب الذي ذكره في آخر البحث: «إنَّ إطلاق الواجب على الواجب المشروط بلحاظ حال حصول الشرط يكون على الحقيقة مطلقاً و أمّا بلحاظ حال قبل حصوله فكذلك على الحقيقة على مختار الشيخ تَتَدُّ من رجوع القيود إلى المادة في الواجب المشروط و مجاز على المختار حيث لا تلبس بالوجوب على المختار قبله، كما عن البهائي تَتَدُّ تصريحه بأن لفظ الواجب مجاز في المشروط بعلاقة الأول أو المشاركة». (كفاية الأصول/ ۱۰۰)

و عليه فيكون النزاع بينه و بين المحقق النائيني «قدهما» لفظياً لكن لا بد من تأمل أزيد في سائر كلماته.

أقول: إن قلنا بأن الاشتراك يكون بين العالم و خصوص الجاهل المقصّر فالاشتراك يكون في الحكم الفعلي و أمّا إن قلنا بأن الاشتراك يكون بين العالم و مطلق الجاهل حتى القاصر فلا يبعد الالتزام بأن الاشتراك يكون في الحكم الإنشائي لأنّ الحكم الانشائي ليس له بعث و تحريك كي يحتاج الى الانبعاث.

و قد عرفت أنه إن التزمنا بأن حقيقة الحكم هو الارادة أو الكراهة فلا يكون للقول باشتراك الأحكام بين العالم و مطلق الجاهل حتى الجاهل القاصر معنى خصوصاً من مثل المحقق الذي جعل الاشتراك بين العالم و الجاهل و الملتفت و الغافل لأن الطلب و البعث في حق الجاهل القاصر غير الملتفت غير ممكن إلا أن يكون الغرض منه جعل طريق لإحراز الملاك في موارد الجهل ولكن لا يخفى أنّ الاحتياط ممكن حتى مع احتمال الملاك نعم من يعلم بانتفاء الملاك لما أمكنه الاحتياط لكن لاسبيل لنا إلى القطع بانتفاء الملاك في حق الجاهل فظهر من ذلك أنّ المبنى المختار في حقيقة

الحكم دخيلٌ في مرحلة الحكم المشترك و كذا في أنّ الحكم المشترك فعلى أو إنشائي كما أنّ تعميم الحكم المشترك للجاهل القاصر و عدمه دخيل في ذلك. و اعلم أنّه لا بد من ملاحظة مدى دلالة الدليل المستدل على الاشتراك فإنك قد عرفت فيما تقدم أنّ المختار أنّ أدلة حسن الاحتياط لا تدلّ على مزيد من الاشتراك في الحكم الاقتضائي. و قد تكلمنا حول حديث الرّفْع أنّ الرّفْع ناظر إلى المنجزية فقط أو ناظر إلى الحكم الفعلى.

ثمرة القول بالاشتراك

ربما يتوهم أنّ جعل الحكم للجاهل القاصر أو فقل لمطلق الجاهل حتى الجاهل القاصر لغوٌ لأنّ الإهمال محال و الإطلاق لغو فتعين التقييد. اعلم أنّ اشكال اللّغوية يرد على من يقول بالانحلال في مقام الجعل لا من يقول بالخطاب القانوني (كالمحقق الإمام الخميني رحمته؛ تهذيب الأصول ٢٢٨/٣) و عدم الانحلال في مقام الجعل و بالانحلال في مقام التّطبيق لحكم العقل أو العرف فإنّ القائل بالخطاب القانوني يقول بأنّه يكفى في رفع اللّغوية إمكان انبعاث من تمكّن من التعلّم و ذلك لأنّ الإطلاق لا يحتاج الى مؤونة زائدة بخلاف التقييد فإنّه محتاج إلى مؤونة زائدة فتكون اللّغوية شاهدة على عدم الاشتراك.

والجواب على مسلك الانحلال أنّ الثمرة تظهر في حسن الاحتياط بناءً على الاستحباب الطريقي المولوي للاحتياط في الشّبهات البدوية على ما يقول به الأصولي من عدم وجوب الاحتياط. (مصباح الأصول ٢٥٧/٢ و المحاضرات في أصول الفقه ٢٧١/٢) و في وجوب الاحتياط بناءً على وجوب الاحتياط الذي يقول به الأخباري في الشّبهات البدوية التحريمية. و قد مرّ ما يتعلّق بدلالة حسن الاحتياط على الاشتراك و بأنّ الرّفْع ظاهري أو واقعي فيما لا يعلمون في ذيل أدلة الاشتراك و حديث الرّفْع.

١. لا يخفى إنّ هذه الثمرة مختصة بالجاهل الملتفت كالجاهل البسيط لا الغافل و لا الجاهل بالجهل المركب هذا مع أنّه يكفى في حسن الاحتياط الشرعي الحكم الاقتضائي و الاشتراك في الملاك و لاحتياج في حسن الاحتياط الشرعي الى جعل الحكم الإنشائي أو الفعلى المشترك.





تظهر الثمرة فى الأجزاء و عدمه بعد انكشاف الخطأ فقد يقال ' بعدم الأجزاء بدليل أنّ الأمانة طريق لا سبب، هذا فى الأمارات و أنّ الأصل العملى يحكم أن الوظيفة فى حال الحيوية ما هى؟ و لا يحكم بأنّ الاتجاه العملى بعد انكشاف الخطأ ما هو؟^۱ لكن الكلام فى الأجزاء و عدمه موكول الى محلّه.

فإنّ عدة ممّن يقول بالاشتراك بالجملة قائلون بالأجزاء فى الجملة أو بالأجزاء بالجملة كالمحقق الخراسانى تفتّح - (كفاية الأصول ۸۸/۱) و المحقق الإصفهاني تفتّح (نهاية الدراية ۳۶۵/۱) و الإمام الخميني تفتّح (تهذيب الأصول ۱۵۲/۱-۱۴۶) و المحقق الشيخ مكارم الشيرازي (أنوار الأصول ۳۴۹/۱-۳۴۸) و المحقق الشيخ جعفر السّبحاني (ارشاد العقول ۳۵۸/۱) و المحقق المشكيني صاحب التعليقة المعروفة على الكفاية. (حاشيه المشكيني ۴۴۵/۱-۴۴۳)

و أيضاً تظهر الثمرة فى باب اجتماع الأمر والنهى فى مورد الجهل بالنهى قال الشيخ الأنصارى تفتّح «الظاهر من المشهور بقاء التكليف بالواقع المجهول بالنسبة الى الجاهل و لذا يبطلون صلاة الجاهل بحرمة الغصب اذ لولا النهى حين الصلّة لم يكن وجهٌ للبطلان» (فرائد الأصول ۴۳۹/۲)

هذا مع أنّ العلامة الشّعراي تفتّح قال: «إنّ لكثير من متأخري المتأخرين أنظاراً دقيقة فى مبحث الأجزاء لكنّها مبتنية على أصل لهم لا نوافقهم عليه و هو أنّ الجاهل مكلف بالواقع و إن كان معذوراً بل و عاجزاً عن تحصيل العلم قالوا و إلا يلزم التّصويب و نحن

۱. انظر المحاضرات فى أصول الفقه ۲۷۱/۲ - ۲۶۶ فان المحقق الخوئي تفتّح اختار أنّ القول بالأجزاء مستلزم للتّصويب (مصباح الأصول ۲۸۳/۱)

۲. و لا يخفى أنّ هذه الثمرة ثمرة فى الجملة أعنى بالنسبة الى خصوص من انكشف الواقع له و لا يكون ثمره بالنسبة الى من لا ينكشف الواقع له اللهم إلا أن يقال بكفاية الثمرة فى الجملة لكنّها محل تأمل و إن اختار المحقق الإمام الخميني تفتّح أنّ الخطابات القانونية لا يلزم فيها ثبوت شأنية الخطاب بالنسبة الى الجميع (تهذيب الأصول ج ۳/۲۲۸) وجه التأمل أنه ما الفرق بين المتعلّق و الموضوع حيث قالوا إنّ الأحكام تابعة للمصالح و المفسدات فى المتعلّقات و لم يكتفوا بثبوت المصلحة و المفسدة فى الجملة فى المتعلّقات بل قالوا بأنّه كلّما وجد الملاك وجد الحكم فلا بد من القول بمثل ذلك فى الموضوع أعنى فى المكلف أيضاً فثبوت الثمرة فى البعض لا يكفى فى ثبوت الاشتراك بالنسبة الى الجاهل القاصر الذى لا ينكشف الخطأ له.



نمنع لزومه». (المدخل إلى عذب المنهل في أصول الفقه / ٣١٣)
و أيضاً تظهر الثمرة في وجوب الاحتياط عند الشك في القدرة فإن المعروف وجوب
الاحتياط عند الشك في القدرة وهذا يبتنى على استكشاف الملاك عند الشك في القدرة
فإن العلامة السيد محمد الفشاركي استاذ المحقق الشيخ عبدالكريم الحائري استكشف
الملاك من إطلاق المادة لكن الأستاذ آية الله الزنجاني «دام ظله» منع من هذا
الاستدلال^١ وقال: إننا نستكشف الملاك من مناسبة الحكم والموضوع فإن الملاك في
إنقاذ ولد المولى من الحرق والغرق كما يكون موجوداً في موارد قدرة العبد على الإنقاذ
كذلك الملاك موجود في موارد شكه في القدرة على الإنقاذ.

أقول: يمكن إحراز الملاك أيضا من روايات حسن الاحتياط فيستفاد منها
الاشتراك في الحكم الاقتضائي وثبت أصل الملاك فاذا استكشفنا الملاك من أدلة
حسن الاحتياط ومن الاشتراك في أصل الملاك لا يمكننا الرجوع إلى البرائة
عند الشك في القدرة.

النتيجة

يظهر ممّا ذكر أن اشتراك الأحكام ليس ثابتا بين العالم والجاهل المقصر والجاهل
القاصر، بل ثابت بين العالم والجاهل المقصر، لما عرفت من عدم دلالة دليل واضح
على اشتراكه في الحكم مع العالم وليس هذا موافقاً للتصويب، لأنّ معناه تفويض الأمر
فيما لا نصّ فيه إلى المجتهد، والقائل بعدم الاشتراك يمكنه القول بأنّ الجاهل القاصر
لا حكم الزامى في حقه في مورد جهله بل حكمه الترخيص المستفاد من حديث الرّفْع و
لا مانع من كون الرّفْع في حقه رفعا واقعياً.

١. ولعل وجه المنع أنّ الإطلاق بعد وجود حديث الرّفْع صار مقيداً فلا يمكن إحراز الملاك بإطلاق المادة لعدم الإطلاق في البين.

الفهرست

* القرآن الكريم

- ١- ابن بابويه، محمد بن على، علل الشرايع، قم: مكتبة الداوري، ١٣٨٥ش.
- ٢- ----- من لا يحضره الفقيه، قم: مكتب الانتشارات الإسلامية، ١٤١٣ق.
- ٣- الإصفهاني، محمد حسين، بحوث في الأصول، قم: مكتب الانتشارات الإسلامية، ١٤١٥ق.
- ٤- ----- نهاية الدراية في شرح الكفاية، قم: سيد الشهداء، ١٣٧٤ش.
- ٥- الإصفهاني النجفي، محمد تقى بن عبدالرحيم، هداية المسترشدين، قم: مؤسسه آل البيت عليه السلام بي تا.
- ٦- الأنصاري، مرتضى محمد بن الأمين، فرائد الأصول، قم: مجمع الفكر الإسلامي، ١٤٢٨ق.
- ٧- البجنوردى، السيد محمد بن الحسن الموسوى، القواعد الفقهية، طهران: مؤسسه العروج، ١٤٠١ق.
- ٨- البروجردى، السيد حسين، نهاية الأصول، طهران: نشر التفكير، ١٤١٥ق.
- ٩- الجزايرى، محمد جعفر، منتهى الدراية في توضيح الكفاية، قم: مؤسسه دار الكتاب، ١٤١٥ق.
- ١٠- الحائرى الإصفهاني، محمد حسين بن عبدالرحيم، الفصول الغرورية في الأصول الفقهية، قم: دار احياء العلوم الإسلامية، ١٤٠٤ق.
- ١١- الحكيم، السيد محسن الطباطبائي، مستمسك العروة الوثقى، قم: مؤسسه دار التفسير، ١٤١٦ق.
- ١٢- الخراسانى، محمد كاظم بن الحسين، كفاية الأصول، قم: مؤسسه آل البيت عليه السلام، ١٤٠٩ق.
- ١٣- ----- درر الفوائد في الحاشية على الفرا ند،



- الطهران: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ١٤١٠ق.
- ١٤- الخميني، روح الله، تقرير الشيخ جعفر السبحاني، تهذيب الأصول، قم: دار الفكر، ١٣٨٢ش.
- ١٥- الخويي، السيد أبو القاسم، مصباح الأصول، قم: مكتبة الداوري، ١٤٢٢ق.
- ١٦- ----- محاضرات في أصول الفقه، قم: أنصاريان، ١٤١٧ق.
- ١٧- ----- محاضرات في أصول الفقه، قم: دار الهدى للمطبوعات، ١٤١٠ق.
- ١٨- ----- محاضرات في أصول الفقه، قم: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ١٤٢٢ق.
- ١٩- ----- معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرجال [بي جا] [بي نا] [بي تا]
- ٢٠- الخميني، السيد روح الله، أنوار الهداية في التعليقة على الكفاية، طهران: مؤسسة التنظيم والنشر لآثار الإمام الخميني، ١٤١٥ق.
- ٢١- الخميني، السيد المصطفى، تحريات في الأصول، قم: مؤسسة النشر والتنظيم لآثار الإمام الخميني، ١٤١٨ق.
- ٢٢- الروحاني، السيد محمد، منتقى الأصول، التقرير السيد صاحب الحكيم، قم: مكتب السيد محمد الحسيني الروحاني، ١٤١٣ق.
- ٢٣- السبحاني التبريزي، جعفر، المحصول في أصول الفقه، قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٤١٤ق.
- ٢٤- ----- الموجز في أصول الفقه، -----، ١٣٧٨ش.
- ٢٥- ----- بحوث في المملل والنحل، -----، ١٣٨٩ش.
- ٢٦- ----- الرسائل الأربع، -----، ١٤١٥ق.



- ٢٧- الشعراني، أبوالحسن، المدخل إلى عذب المنهل في أصول الفقه، قم، مؤسسة الهادي، ١٣٧٣ش.
- ٢٨- المصدر، السيد محمدباقر، بحوث في علم الأصول، قم: مؤسسة دائرة المعارف للفقه الإسلامية على وفق مذهب أهل البيت عليهم السلام، ١٤١٧ق.
- ٢٩- ----- دروس في علم الأصول، قم: مجمع الفكر الإسلامي، ١٤٢٣ق.
- ٣٠- ----- تقرير السيد كاظم الحائري، مباحث الأصول، قم: مقرر، ١٤٠٨ق.
- ٣١- الطريحي، فخرا لدين بن محمد، مجمع البحرين، الطهران: النشر المرتضوي، ١٣٧٥ش.
- ٣٢- الطوسي، محمد بن الحسن، العدة في أصول الفقه، قم: محمديتي علاقنديان، ١٤١٧ق.
- ٣٣- العاملي الحرّ، محمد بن حسن، الفصول المهمة في أصول الأئمة، قم: مؤسسة المعارف الإسلامي للإمام الرضا عليه السلام، ١٤١٨ق.
- ٣٤- ----- وسائل الشيعة، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ١٤٠٩ق.
- ٣٥- العراقي، ضياء الدين، تقرير الشيخ محمدالتقى البروجردى، نهاية الأفكار، قم: مكتب الانتشارات الإسلامية (التابعة لجماعة المدرسين بقم)، ١٤١٧ق.
- ٣٦- العروسي الحويزي، عبدعلى بن جمعة، نور الثقلين، قم: انتشارات الإسماعيليان، ١٤١٥ق.
- ٣٧- علم الهدى، السيد على بن الحسين، الذريعة إلى أصول الشريعة، الطهران: جامعة الطهران، ١٣٧٦ش.
- ٣٨- الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق، كافي، الطهران: دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٧ق.
- ٣٩- المشكيني الأردبيلي، أبوالحسن، كفاية الأصول مع حواشي المشكيني، قم: لقمان، ١٤١٣ق.
- ٤٠- المشكيني الأردبيلي، على، اصطلاحات الأصول و معظم أبحاثها، قم: الهادي، ١٣٧٤ش.



- ٤١- المظفر، محمدرضا، أصول الفقه، قم: انتشارات الإسماعيليان، ١٣٧٥ش.
- ٤٢- المكارم الشيرازي، الناصر، أنوار الأصول، قم: مدرسة الإمام علي بن ابيطالب عليه السلام، ١٤٢٨ق.
- ٤٣- ----- القواعد الفقهية، -----، ١٤١١ق.
- ٤٤- الموحدى النكرانى، محمد فاضل، القواعد الفقهية، قم: مكتبة مهر، بى تا.
- ٤٥- الميرزا القمى، ابوالقاسم بن محمد حسن، قوانين الأصول، طهران: مكتبة العلمية الإسلامية، ١٣٧٨ش.
- ٤٦- النورى، حسين بن محمدتقى، مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، قم: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، ١٤٠٨ق.

